

حكم لمرز ولاية الأمور علماء وأمرء

وسئل فضيلته، عفا الله عنه: ما رأيكم فيمن يلزم ولاية الأمور علماء وأمرء؟ ويقوم بتوزيع النشرات ضدّهم؟ وما التحقيق بمثله؟ فأجاب: لا شك أنه خطأ من الفعل وغلط كبير، وذلك لأن الواجب هو النصح المباشر لكل من صدر عنه خطأ، أما إفشاء الأسرار والطعن في الولاية أو المسئولين أو في علماء الأمة، ونشر الفضائح ونشر الأسرار، فهذا مما يسيء السمعة، ومما يسبب الفضيحة، وهو نشر ما لا يجوز نشره، وإفشاء ما لا يجوز إفشاؤه، فبعض ما ينشر؛ بل أكثره مكذوب، وبعضه مغير فيه بزيادة أو نقص، وقد يكون هناك أضرار ومبررات لمن صدرت منه تلك الأفعال. فنقول: لا يجوز توزيع هذه النشرات التي تحتوي على هذه الفضائح أو هذه الغلطات أو الأخطاء ونحوها؛ سواء كانت متعلقة بالولاية، أو متعلقة بأئمة المسلمين، وذلك لأن هؤلاء جميعاً لهم نظرهم ولهم اجتهادهم، وقد تكون هناك مبررات لما صدر منهم، وهذا الذي يكتب أو يتكلم عنهم لم يدر ما سببه، ولم يدر ما عذرهم في ذلك، والغالب أن مثل هؤلاء الذين يتكلمون يغلب عليهم التساهل في النقل، فيصدقون كل ما قيل في المجالس، ولو على وجه المزاح أو على وجه الضحك، فإذا سمعوا كلمة تقدح في عالم، أو في عضو هيئة، أو في رئيس، أو في أمير أو نحو ذلك، أضافوا إليها أمثالها، وعلقوا عليها، ونشروها، وتكلموا في ذلك الشخص، وعدّوا ذلك عيباً ونقصاً ومثلبه، فيصدقهم الجهال، ويسينون الظن بولاية أمورهم، وبعلمائهم ومسئولهم، وإذا بحث عن حقيقة الأمر لم يعثر على صحة ما يقال، ولو صح فلا يجوز نقله ولا قوله، لما فيه من بث الفرقة والاختلاف. وما نصيحتكم لمثل هؤلاء؟ ننصح بعدم نشر تلك الأقوال وتلك النشرات، حتى تموت وتخمد، ولا يكون لها ذكر، ولا يفسدوا الكذب، وهذا الظلم والبهتان، أو هذا الكلام الذي له مبرر وعذر من الأعداء.